



وأصدر رئيس جامعة مدينة نيويورك فيليكس في ما توس رودريغيز وويليام سي تومسون الابن، رئيس مجلس الأمناء، بياناً مشتركاً بشأن إزالة إعلان الوظيفة جاء فيه: "نرى أن هذه اللغة مثيرة للانقسام والاستقطاب وغير مناسبة ومنتفح بشدة مع توجيهات الحاكمة هوتشل بإزالة هذا الإعلان، وهو ما أكدنا من قيام كلية هانتر به منذ ذلك الحين".

وتم إعلان شغور وظيفة أيضاً كجزء من "تعيين مجموعة" للدراسات الفلسطينية في وظيفتين بجامعة نيويورك وضع على الإنترنت. وقد أدان اتحاد أعضاء هيئة التدريس والموظفين في جامعة مدينة نيويورك هذه الخطوة في رسالة إلى هوتشول ورودريغيز. وكتب مؤتمر الموظفين المهنيين: "نعترض بشدة على إزالته لإعلان وظيفة لعضو هيئة تدريس في الدراسات الفلسطينية باعتباره انتهاكاً للحرية الأكاديمية في كلية هانتر. نحن نعارض معاداة السامية وجميع أشكال الكراهية، لكن هذه الخطوة غير منتجة. إنه [تجاوز للسلطة والحكم](#) على مجال كامل في "الدراسة الأكاديمية ويتجاوز الحدود".

وزاد الطلب على الدراسات الفلسطينية بعد التظاهرات التي ضربت الجامعات الأمريكية بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر على إسرائيل وتدمير غزة.

وأشارت الصحيفة إلى أن إعلان الجامعة أثار ضجة بين الجماعات اليهودية وتلك الناشطة في تأييد إسرائيل، بما فيها جماعات رصد التي ناقشت أن اللغة التي استخدمت في توصيف الوظيفة "تدعو لمعاداة السامية". وفي منشور على منصة إكس وصفت جماعة "أوقف معاداة السامية" الإعلان الوظيفي بأنه جزء من "فدية الدم المعادية لليهود".

وكانت جامعة مدينة نيويورك نقطة محورية في الاحتجاجات التي ضربت الجامعات الأمريكية خلال قصف غزة، ما أدى إلى عشرات الاعتقالات، وأدت إلى ردة فعل من إدارة الجامعة والولاية. وذكرت مجلة "ذي نيشين" هذا الشهر أن الجامعة تقوم بالتحقيق حول طلاب الجامعة الذين شاركوا في الاحتجاجات، أو طالبوا بالمقاطعة ضد إسرائيل.

وفي أيلول/سبتمبر، قدّم قاضي الولاية جوناثان ليبمان تقريراً إلى هوتشل: "لاحظت عدداً من الحوادث المعادية للسامية المثيرة للقلق من أعضاء مجتمع جامعة مدينة نيويورك"، وجادل بأن هناك حاجة لإعادة تشكيل الطريقة التي يتم فيها التعامل مع مزاعم معاداة السامية.



